

نبيل القروي يتحرك لفك الحصار المفروض عليه

رئيس حزب قلب تونس يراهن على رفض السبسي لقانون الانتخابات المعدل



يراهن رئيس حزب قلب تونس نبيل القروي الذي يتصدر منذ أشهر نوايا التصويت للانتخابات القادمة، على الرئيس الباجي قائد السبسي لمنع إقرار تعديلات على القانون الانتخابي تستهدف منعه من الترشح للاستحقاقات القادمة.

تونس - يتحرك رجل الأعمال الوافد حديثا إلى المشهد السياسي نبيل القروي لفك الحصار الذي وضعه داخله ما بات يسمى في تونس بـ"منظومة التوافق" (في إشارة إلى حركة النهضة وحركة تحيا تونس التابعة لرئيس الحكومة يوسف الشاهد) في محاولة لمنع دخوله المعركة الانتخابية.

وتفرض المنظومة الحاكمة حصارا قانونيا وقضائيا على القروي بعد أن أجرت تعديلا على قانون الانتخابات يمنع ترشح رؤساء الجمعيات الخيرية للانتخابات الرئاسية، إضافة إلى تحريك قضايا فساد رفعتها ضده منظمة "أنا بقط" منذ 2014.

وتوقعت مصادر أن يكون القروي يراهن على رفض الرئيس الباجي قائد السبسي التوقيع على قانون الانتخابات المعدل الذي يمنعه من الترشح للاستحقاقات القادمة.

وقالت تلك المصادر لـ"العرب" إن القروي اجتمع مساء الخميس مع المدير التنفيذي لحركة نداء تونس حافظ قائد السبسي والقيادي في الحركة نفسها رضا شرف الدين ورئيسة جمعية "عيش تونس" (عش تونسيا) ألفة التراس التي تشملها التعديلات على القانون الانتخابي أيضا.

وأضافت أن القروي سيتقدم للرئيس قائد السبسي بعريضة موقعة من قبل الآلاف من التونسيين لرفض التعديلات على القانون الانتخابي.

لدى الرئيس مهلة 5 أيام لرفض الطعن وإعادة التعديلات إلى البرلمان وإلا عليه في غضون 9 أيام أن يصادق على القانون الانتخابي بنسخته المعدلة

وتفرض التعديلات شروطا جديدة على المرشحين من بينها عدم توزيع مساعدات مباشرة على المواطنين وعدم الاستفادة من "الدعاية السياسية".

وعارض نحو خمسين ناشيا التعديلات معتبرين أنه يستحيل تعديل

عملية انتخابية جارية، وقد قدموا طعنا أمام الهيئة الوقتية لمراقبة دستورية مشاريع القوانين".
لكن الهيئة رفضت مساء الإثنين الطعن وأبلغت الرئيس بقرارها، حسب ما أعلنه كاتبها العام حيدر بن عمر. ولدى الرئيس مهلة خمسة أيام لرد الطعن وإعادة التعديلات إلى البرلمان وإلا عليه في غضون تسعة أيام أن يصادق على رد الطعن وتوقيع القانون الانتخابي بنسخته المعدلة.

ويتوقع مراقبون أن يقبل قائد السبسي طلب القروي لتسجيل نقطة ضد منظومة التوافق التي خرج منها وحزبه نداء تونس في سبتمبر الماضي، بعد خلافات مع حركة النهضة بشأن مصير حكومة الشاهد، حيث تمسك النداء بضرورة إقالتها، وهو ما رفضته النهضة. وأصدر القروي القاضي الإثنين قرارا بتجميد أموال رئيس حزب قلب تونس نبيل القروي، ومنعه من السفر خارج البلاد.

والجمعة أفاد المحامي كمال بن مسعود عضو هيئة الدفاع عن نبيل

القروي بأن عميد قضاة التحقيق بالقطب القضائي الاقتصادي والمالي قد قرّر تأجيل استئناف موكله إلى يوم 23 يوليو الجاري وإبقائه في حالة سراح، وذلك على خلفية الشكاية التي رفعتها منظمة "أنا بقط".

وأكد بن مسعود في تصريح لوكالة الأنباء الرسمية الجمعة أن القطب القضائي قرّر أيضا الإبقاء على التدابير الاحترازية التي تم اتخاذها والمتعلقة بتجسير السفر وتجميد التعامل على الممتلكات، موضحا أنه كان من المقرر استئناف منو، لكن هيئة الدفاع طلبت التأخير وإبقاء المنوب في حالة سراح أمام الكم الهائل من الوثائق المودعة في الملف وكثرة المؤيدات.

وحافظ القروي على تصدره لنوايا التصويت في الانتخابات الرئاسية تماما مثل حزبه الناشئ قلب تونس في الانتخابات التشريعية، حسب نتائج استطلاعات رأي نشرت الأربعاء.

وتشمل الاستطلاعات التي أجرتها مؤسسة "سيغما كونساي" ونشرتها صحيفة "المغرب" الفترة الممتدة بين

الثالث والتاسع من يوليو الجاري، حيث تصدر القروي نوايا التصويت في الانتخابات الرئاسية بنسبة 23 بالمئة، بينما حل الأكاديمي المختص في القانون الدستوري قيس سعيد في المركز الثاني بنسبة 20 بالمئة.

وجاءت عبير موسى الأمينة العامة للحزب الدستوري الحر الذي يمثل واجهة النظام القديم قبل ثورة 2011، والتي يقال أيضا إن التعديلات على القانون الانتخابي تشملها وتحديدًا البند المتعلق بمنع مجدي الدكتورية والمرحزين على الإقصاء من الترشيح، في المركز الثالث بنسبة 12 بالمئة فيما يقبع رئيس الحكومة الحالي يوسف الشاهد والرئيس السابق المنصف المرزوقي في المركز الرابع بنسبة 7 بالمئة لكليهما.

ولا تختلف هذه النتائج عن الاستطلاعات السابقة خلال الأشهر الثلاثة الماضية، التي تصفها صحيفة "المغرب" بالزلزال السياسي كونها قلصت انتشار القوى السياسية التقليدية مثل حركة النهضة الإسلامية وحركة نداء

مستقبله السياسي بيد قائد السبسي

تونس، وحزب تحيا تونس الذي يقود فعليا الائتلاف الحكومي الحالي. وعزز حزب قلب تونس الذي يرأسه نبيل القروي هذا المنحى بتصدره نوايا التصويت في الانتخابات التشريعية بنسبة 23 بالمئة بفارق مهم عن حركة النهضة الثانية بنسبة 15 بالمئة.

وصعد القروي مؤخرا هجومه على حركة النهضة وقال إنها "تستخدم ضده أساليب الرئيس التركي رجب طيب أردوغان".

وأكد القروي، في تصريح الثلاثاء لمجلة "جون أفريك" الناطقة بالفرنسية، أن ملفه "فارغ"، مضيفا أن الائتلاف الحاكم بصدد اعتماد أساليب الرئيس التركي ضد خصومه السياسيين عبر تليفق التهم.

ولم يستبعد المرشح، وهو صاحب قناة نسمة، إيقافه، قائلا "ستتم إحالتي كمتهم أمام أنظار القضاء يوم 12 يوليو، وإيقافي جد وارد"، مضيفا أن القضاء التونسي واقع تحت سيطرة حركة النهضة، الحليف الاستراتيجي ليوسف الشاهد رئيس الحكومة الحالي.

مدنية الدولة تعمق الفجوة بين الشارع والجيش الجزائري

صابر بليدي

الجزائر - رد المحتجون في الجزائر على تحذيرات رئيس أركان الجيش الجزائري الجنرال أحمد قايد صالح، بالتشديد على مطلب الدولة المدنية وإعادة السلطة للشعب بموجب البندين السابع والثامن من الدستور، كخيار وحيد لتحقيق التغيير الجزري والانتقال السياسي في البلاد.

ورد المتظاهرون في جمعيتهم الحادية والعشرين من عمر الحراك الشعبي، شعارات وهتافات مناوئة لقائد صالح على غرار "دولة مدنية ماشي (ليست) عسكرية"، و"جيش شعب خاوة خاوة (إخوة) وقائد صالح خاننا"، الأمر الذي يمثل ردا صريحا على التحذيرات التي أطلقها قائد صالح هذا الأسبوع ضد من أسماهم بـ"العملاء" و"الخونة".

وكان الجنرال قايد صالح قد صعد في آخر كلمة له من لهجته تجاه ناشطي الحراك الشعبي، وهدد بالتحرك الصارم ضد هؤلاء، وهو ما تجسد في حملة اعتقالات طالت عددا من الناشطاء والفاعلين في الاحتجاجات الشعبية.

وبات الوضع السياسي والاجتماعي في الجزائر تحت طائلة قبضة حديدية بين الشارع والجيش في البلاد، لاسيما مع تصاعد الأصوات الداعية إلى تصعيد الاحتجاجات ضد سلطة الأمر الواقع، والمرور إلى مرحلة الإضرابات الشاملة والعصيان المدني، مقابل إصرار قيادة الجيش على تمرير اجندتها بشتى الوسائل لحلحلة الأزمة التي بلغت شهرها السادس.

ورغم استقطاب مقاربة العسكر لدعم أحزاب السلطة والمنظمات الموالية للسلطة، إلا أن منظمة المجاهدين (قدماء المحاربين)، على رمتيتها وقلعها التاريخي تبقى متهذبة إلى جانب الشارع وتدعم مطالب الحراك الشعبي.

ووجه أمينها العام بالنيابة محند واعمر بن الحاج، الجمعة، نداء للسلطة من أجل الإفراج عن الموقوفين في الأسابيع الأخيرة، وعلى رأسهم القيادي في صفوف جيش التحرير الوطني (1954 - 1962) الرائد لخضر بورقعة، ووقف حملة الاعتقالات التي تشهدها مصالح الأمن ضد الناشطين، خاصة أنصار الهوية الأمازيغية.

وقال محند واعمر بن الحاج في تسجيل بثه الموقع الرسمي للمنظمة "تطلب من السلطة الحالية التحلي بالتسامح والأخوة تجاه الأشخاص المتواجدين حاليا في السجون بسبب المطالب الشعبية، ولا نقصد المجرمين والسارقين، بل الذين تم اعتقالهم بسبب وجود فجوة في اللغة أو الأمازيغية".

مشروع قانون قاس يضع حدا لفوضى الإضرابات في المغرب

الجدل يحتمد بين الحكومة والنقابات الراضية للقانون

كما يعتبر كل إضراب لأهداف سياسية منوعا". ويوجب مشروع القانون حسب المادة 7 منه، إجراء مفاوضات بشأن الملف المطالب للعامل قبل خوض الإضراب، وذلك قصد البحث عن حلول، ويضيف أنه في حالة تعذر المفاوضات أو فشلها يتعين بذل جميع المساعي اللازمة لمحاولة التصالح بين الطرفين.

أما في حالة الإضراب فتتمتع على المضربين حسب المادة 13، عرقلة حرية العمل خلال مدة سريان الإضراب، ويمنع عليهم احتلال أماكن العمل أو داخلها أو الطرق المؤدية إليها.

كما يعتبر مشروع القانون العمال المشاركين في الإضراب حال التوقف المؤقت عن العمل خلال مدة إضرابهم أنه "لا يمكنهم الاستفادة من الأجر عن مدة إضرابهم".

ويمنع حسب المادة 23، بعد إنهاء الإضراب أو إلغائه بمقتضى اتفاق بين الأطراف المعنية، اتخاذ قرار إضراب جديد نداعا عن المطالب نفسها، إلا بعد مرور سنة على الأقل.

وحسب المادة 26 يمكن لصاحب العمل حال ممارسة الإضراب خلافا لأحكام هذا القانون أن يطالب بالتعويض عن الخسائر والأضرار التي لحقت بالمقاول.

المطالب وتاريخ الإضراب وأحيانا تدخل في حوار مع الحكومة. وقالت نقابة "الكونغرفرالية الديمقراطية للشغل" إن وزير التشغيل رفض خلال اللقاء الذي جمعه مؤخرا بالكونغرفرالية، كل المقترحات التي تقدمت بها.

وطالبت الكونغرفرالية، في بيان، بسحب القانون التنظيمي للإضراب، المحال على البرلمان لأن "صياغته تمت بشكل انفرادي، وفيها إقصاء للحركة النقابية".

وشددت على رفضها "الدية التشاور"، التي وصفتها بـ"الدخيلة في عالم الشغل، والغريبة عن الاتفاقيات الدولية". وأكدت النقابة على رغبتها في تفاوض ثلاثي، من أجل الوصول إلى نص متوافق عليه يضمن ممارسة هذا الحق الدستوري والكونفي.

وحسب الفصل 29 من الدستور، فإن "حريات الاجتماع والتجمع والتظاهر السلمي، وتأسيس الجمعيات، والانتماء النقابي والسياسي مضمونة". ويحدد القانون شروط ممارسة هذه الحريات، فيما مشروع قانون الإضراب يتكون من 49 بندا، وينص في المادة 5 على أن "كل دعوة إلى الإضراب خلافا لأحكام هذا القانون التنظيمي تعتبر باطلة،

أو الطلاب الأطباء". ونظمت هذه التتسيقيات في أوقات سابقة إضرابات استمرت أسابيع، وهو ما جعلها تحقق ممثلين عن العمال، وتقوم بإعلان عن



أسلوب لتحقيق المطالب أم فوضى

ورفض لطفى ما اعتبره "محاولة فرض مشروع قانون الإضراب". وقال إن "الحكومة تحاول تنزيل هذا المشروع لمنع ما يسمى بالتنسيقيات، مثل تنسيقية المعلمين أو المتدربين للعمل".

وقال رئيس نقابة المنظمة الديمقراطية للشغل، علي لطفى، "نرفض هذا المشروع، كونه سيكبل أيدي النقابات، ويمنعها من ممارسة حقها الدستوري والكونفي المتمثل في الإضراب".

وانتقد لطفى إحالة الحكومة لهذا المشروع على البرلمان "من دون فتح نقاش مع النقابات".

وأوضح أن "النقابات تعمل دون قانون ينظمها، وهو ما يقتضي من الحكومة إخراج مشروع القانون الذي ينظم النقابات قبل مشروع قانون الإضراب، خصوصا أن الدستور ينص على ضرورة إصدار قانون ينظم عمل النقابات".